السلطـــة الوطنيـــة الفلسطينيـــة

وزارة الحكـــم المحلـــي

التقرير السنوي لوزارة الحكم المحلي
الحكومة الثانية عشرة
"حكومة تسيير الأعمال"

خـــلال الفتـــرة

حزيران 2007 حزيران 2008

المحتويـــات

الموضـــــوع	رقم الصفحة

مقدمـــــــــــة 2
أهـداف الـــوزارة 2
خطـة عمـل الـوزارة 3

الإنجازات والنشاطات

أولاً قطـاع الشـؤون المالية والإدارية والتنمية البشرية وأنظمة المعلومات

المجـال المالـي 4
المجـال الإداري 5
التنمية البشريـة 5
أنظمة المعلومات 4

ثانياً قطاع الهيئات المحلية

التشكيلات والانتخابات 6
الرقابـة والتوجيـه 6
المجالس المشتركة للتخطيط والتطوير 7

ثالثاً قطاع برامج التنمية والمشاريع 7

رابعاً قطاع التنظيم والتخطيط العمراني ومجلس التنظيم الأعلى

التنظيم والتخطيط العمراني 9
مجلس التنظيـم الأعلـى 11

خامساً القطـاع القانونـــي 11

سادساً مجالات الطاقة والمياه والبيئة 12

سابعاً متابعة قضايا الحكم المحلي في قطاع غزة 13

ثامناً أنشطـــة متفرقـــة 13

التحديات والصعوبات التي واجهت عمل الوزارة 14

الرؤيا والخطـة للفتـرة القادمة 14

مقترحات وتوصيات للتغلب على الصعوبات القائمة 15

ملاحـــــــــق 16

مُقدمـــــــة

تُشـرف وزارة الحكـم المحلـي علـى قطـاع الحكـم المحلـي الفلسطينـي الـذي يشمـل الهيئات المحلية البالـغ عددهـا (483) منهـا (121) بلدية، (12) مجلساً محلياً و (196) مجلساً قروياً والبـاقي وعددها (154) لجنـة مشاريـع فـي القـرى والتجمعـات التـي يقـل عـدد سكانهـا عـن 1000 نسمـة، إضافـة الـى مـا مجموعـه (86) مجلسـاً مشتركـاً للتخطيـط والتطويـر والخدمـات، وقـد قامـت وزارة الحكـم المحلـي بتوظيـف جهودهـا واستثمار قدرات كوادرها الفنية والإداريـة لتحقيق التزاماتها المتمثلة في توفير القاعدة القانونية والإدارية والمالية إضافة الى تطوير البنيـة التحتيـة وتوفير الخدمات الأساسية لقطاع الحكم المحلي بكافة تشكيلات.

أهـداف الـوزارة:

1. بناء وتطوير نظام محلي فلسطيني لا مركزي من خلال:

   أ. بناء قدرات وزارة الحكم المحلي.
   ب. بنـاء قدرات الهيئـات المحليـة.

2. المشاركة الفاعلة للهيئات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي والوطني، من خلال:-

   أ. العمل على زيادة موارد الهيئات المحلية.
   ب.العمل على رفع مستوى الخدمات في الهيئات المحلية فيما يتعلق بالبنية التحتية.

3. ترسيخ مبادئ الديمقراطية، والشفافية، والمشاركة المجتمعية، من خلال:

   أ. ترسيخ مبدأ إجراء الانتخابات بشكل دوري في الهيئات المؤهلة للانتخابات.

   ب. تطوير قانون الانتخابات المحلية.

   ج. تمكين المواطن من الإطلاع على قرارات الهيئات المحلية والموازنة والمشـاركة فـي وضـع الخطط الخاصة بالهيئات المحلية.

خطة عمل الوزارة

تم في بداية هذا العام إعداد خطة الإصلاح والتنمية (2008-1010) بما ينسجم مع الإطار العام للخطـة والمقدم من مجلس الوزراء، حيث تم تحديد هدفين استراتيجيين للوزارة وهما:

أ. العمل على تحسين وضع البنية التحتية في الهيئات المحلية.

ب. بنـاء قـدرات الهيئـات المحليـة وطاقـم الـوزارة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فقد تم تصميم عدة برامج كما هو مبين في الجدول التالي:

خطة التنمية والاصلاح 2008-2009-2010					
الرقم	اسم القطاع		قيمة التنفيذ $		المجموع
			سنة التنفيذ 2008	سنة التنفيذ 2009	سنة التنفيذ 2010	
1	قطاع الطرق		15,000,000	20,000,000	30,000,000	65,000,000
2	قطاع المياه		2,000,000	4,000,000	4,000,000	10,000,000
3	قطاع الكهرباء		4,000,000	4,000,000	4,000,000	12,000,000
4	قطاع الثقافة والترويح(حدائق وقاعات متعددة الأغراض)		1,000,000	1,500,000	5,000,000	7,500,000
5	قطاع النفايات الصلبة		2,000,000	1,000,000	1,000,000	4,000,000
6	برنامج تطوير القرى و الأحياء الفلسطينية		5,000,000	10,000,000	10,000,000	25,000,000
7	قطاع الحكم الرشيد برنامج الجدار الفاصل		3,000,000	5,000,000	5,000,000	13,000,000
8ا	مباني وانشاءات البلدية	بناء قدرات الوزارة وهيئات الحكم المحلي	1,000,000	2,500,000	2,500,000	6,000,000
8ب	تدريب		950,000	1,850,000	1,850,000	4,650,000
8ج	مخططات		1,000,000	1,000,000	1,000,000	3,000,000
8د	معدات		35,000	15,000	15,000	65,000
8ه	انشاء نظام محاسبي موحد		285,000	1,000,000	2,000,000	3,285,000
	مجموع قطاع بناء قدرات الوزارة وهيئات الحكم المحلي					17,000,000
9	تطوير رؤية و استراتيجية الحكم المحلي		2,000,000	0	0	2,000,000
	المجموع الكلي					155,500,000

الإنجـ ـازات والنشاطـ ـات:

أولاً: قطاع الشؤون المالية والإدارية وأنظمة المعلومات

أ. **<u>في المجـال المالي:</u>**

تعاني الهيئات المحلية من أوضاع مالية صعبة نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية في السـنوات الأخيرة، من حيث ضعف التزام المواطنين بتسديد التزاماتهم للهيئات المحلية، وقد قامت الحكومـة من خلال وزارة الحكم المحلي:-

1. اعتماد مبلغ (57.382.923 شيكل) من رسوم النقل على الطرق للعام 2007، حيث تـم تطبيـق معايير جديدة تتسم بالعدالة في التوزيع وتطبق لأول مرة، تشمل عدد السكان،تشجيع دمج الهيئات المحلية ومواجهة أضرار الاستيطان وجدار الفصل العنصري والقيمة السياحية والتاريخية للهيئة المحلية ووجود جامعات في داخل حدود الهيئات المحلية...الخ.
2. إضافة مبلغ (76.000.000 شيكل) على موازنة العام 2008 مساعدة استثنائية للهيئات المحلية.
3. متابعة إجراءات توزيع مبلغ 13.548.858 شيكل قيمة رسوم النقل على الطرق لعام 2006 على الهيئات المحلية.
4. متابعة الإجراءات المالية المتعلقة بأثمان الطاقة والمياه بالتعاون مـع الأمانـة العامـة لمجلـس الوزراء، وسلطة الطاقة، وسلطة المياه، والبدء ببرنامج تفعيل وحوافز للجباية للهيئـات المحليـة الملتزمة وصولاً الى تصويب أوضاع المياه والكهرباء مع نهاية العام 2008.
5. دراسة وتحليل ومتابعة الموازنات المقدمة من الهيئات المحلية والمصادقة على (265) موازنة ما بين بلدية ومجلس قروي في الضفة الغربية إضافة الى المصادقة على (13) موازنة لبلديات قطاع غزة.

ب. **<u>في المجال الإداري</u>**: قامت الوزارة بالعديد من الخطوات في مجال تطوير العمل الإداري حيث تم:

1. ضمن سياسة تفعيل العمل فقد تم إجراء تنقلات واسعة شملت مسؤولي كافة المديريات إضافة الى معظم الإدارات المركزية.
2. إنشاء مجلس التخطيط والسياسات في الوزارة.
3. مراجعة هيكلية الوزارة والبدء في إنجاز هيكلية جديدة.
4. قامت الوزارة بالتعاون مع وزارة النقل والمواصلات ببيع (18) سيارة قديمة وذلك فـي إطـار سياسة الوزارة تخفيض نفقات الصيانة واستهلاك المحروقات وتم شراء (6) سيارات جديدة فـي المرحلة الأولى وفي المرحلة الثانية سيتم شراء (5) سيارات جديدة هذا العام.
5. تركيب وتجديد شبكات حاسوب مقر الوزارة والمديريات إضافة الى ربط المديريات بشبكة انترنت حديثة ورفدها بأجهزة حاسوب متطورة (77 جهاز كمبيوتر) و(6 طابعات مركزية)

6. ضبط إجراءات خطوط الهاتف والاتصالات في مقر الوزارة والمديريات من خلال إلغاء صفر الهاتف النقال والاستعاضة عنه بالاشتراك ببرنامج جوال، حيث أدى ذلك الى توفير ما نسبته 35% من فاتورة الهاتف الشهرية ـ وشراء مقسم جديد للوزارة بكلفة (15000 دولار)
7. الأرشفة الالكترونية لديوان الوزارة بما في ذلك ملفات الموظفين.
8. التعاون مع المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي بتدريب طلاب وموظفين على الأرشفة والتوثيق.

ج. <u>في مجال التدريب والتنمية البشرية:</u>

1. تم تنفيذ أكثر من (10) دورات تدريب داخلية وخارجية لموظفي الوزارة في التخطيط الاقليمي والنفايات الصلبة وإدارة المدن والمشاريع.
2. تم عقد دورات تدريبية لكافة المحافظات في مجال مبادئ إدارة الهيئات المحلية، والاتصال الفعال، والادارة المالية، وذلك في مركز التدريب التابع للوزارة في أريحا،حيث استفاد منها أكثر من (300 موظف) ما بين عضو هيئة محلية وموظف في الوزارة إضافة الى عقد العديد من ورش العمل خاصة بالهيئات المحلية.
3. انتهاء التحضيرات لعقد دورة في لغة انجليزية لموظفي الوازرة شملت (100 موظف).
4. دورة المعرفة الإحصائية لعدد من موظفي المديريات والبلديات.
5. تم عقد 3 جلسات لمجموعة العمل المصغرة المكلفة بوضع استراتيجية لمركز التدريب في أريحا وجلستين لمجموعة العمل لتطوير إدارة واستراتيجية المركز.
6. يجري تطوير عشرة مواد إضافية للتدريب مع مؤسسة استشارية مختصة.

د. <u>في مجال أنظمة المعلومات والمحاسبة:</u>

1. المشاركة في عضوية فريق العمل الخاص بمشروع تطوير القرى والاحياء والممول من البنك الدولي.
2. المشاركة في التقييم الفني والمالي ومفاوضات التعاقد بشأن النظام المالي المحوسب للهيئات المحلية من خلال مشروع بناء القدرات (المشروع الدنماركي) بالتعاون مع صندوق تطوير واقراض البلديات، حيث تم من خلال هذا المشروع:
   - إنجاز خارجة الحسابات الموحدة والترميز،وانجاز نماذج الموازنات الموحدة والمبنية على خريطة الحسابات الموحدة إضافة الى دليل تحضير الموازنات ومراجعتها ونماذج التقارير المالية التي تقدم من قبل البلديات.

- تطوير أُسس تسجيل وتقييم الأصول الثابتة في البلديات من خلال إنجاز منهجية تقييم الأصول الثابتة وانجاز دليل الإجراءات والسياسات لهذه الأصول وكذلك انجاز تسعيرة موحدة لكافـة أنوع الأصول وتدريب البلديات ومديريات الوزارة على إدارتها ومعالجتها محاسبياً، إضـافة الى انهاء تقييم الأصول الثابتة في (8) بلديات في الضفة والقطاع من قبل شركات هندسـية محلية.
- تقييم الدوائر المالية لدى البلديات الريادية، حيث تم تقييم البناء المؤسسـاتي لـدى البلـديات الثماني، والخروج بهيكلية دوائر ووصف وظيفي ودورات تدريبية، وتقييم دائرة الموازنـات ودائرة الرقابة والتوجيه وإلزام البلديات الثمانية بمخرجات هذه الدراسة مـن خـلال توقيـع مذكرة تفاهم وانجاز المواصفات الفنية والتشغيلية للبرنامج المحوسب من خلال متابعة كافـة إجراءات الشراء بناءاً على مواصفات البنك الدولي وإدارة العقود مع الشركات والأشـخاص وعقد ورش عمل متعددة من أجل ذلك.

3. المشاركة في لجنة تقييم عطاء المشاريع المقدمة من UNDP.
4. دعم تكنولوجيا المعلومات لوحدة التخطيط الاقليمي/ جنين من خـلال انتـداب موظـف أنظمـة معلومات مقيم.
5. الانتهاء من إعداد ورقة السياسات المالية الخاصة بهيئات الحكـم المحلـي التـي تـم انجازهـا بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا).

ثانياً: قطاع الهيئات المحلية:

أ. <u>في مجال التشكيلات والانتخابات</u>**:**

1. تم حل وإعادة تشكيل (25 هيئة محلية) ما بين مجلس بلدي ومجلس قروي ولجنة مشاريع في محافظات الضفة الغربية..
2. تم المصادقة على استقالة (29) رئيس هيئة محلية والمصادقة على تعيين (29) رئـيس هيئة محلية .
3. المصادقة على قبول استقالة (86) عضو هيئة محلية.
4. المصادقة على تعيين (57) عضو هيئة محلية.
5. المصادقة على فصل (11) عضو هيئة محلية.
6. إشراف الوزارة وبشكل مباشر على (6) هيئات محلية.

ب. <u>في مجال الرقابة والتوجيه</u>:

تسعى الوزارة من خلال الرقابة والتوجيه على الهيئات المحلية الى التأكد من التزام الهيئات المحليـة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات ذات العلاقـة، وتصـويب الأخطـاء وضـبط التجاوزات وذلك من خلال الجولات التي يقوم بها موظفو الوزارة، وقد تم خلال هذه الفترة:

1. إنجاز التدقيق على كافة البلديات فئة (أ) في المحافظات باستثناء بلدية الخليل، على أن يتم ذلك في القريب العاجل.
2. إعداد خطة عمل لإجراء عملية تدقيق شاملة على البلديات فئة (ب،ج) في كافة المحافظات.
3. أنجزت طواقم المديريات في كافة المحافظات عملية التدقيق على العديد من البلديات من فئات (ب،ج،د) وذلك عن السنة المالية 2007.
4. البدء بحملة شاملة لزيارة كافة الهيئات المحلية ضمن خطط وبرامج تفصيلية تستهدف مساند البلديات في أعمالها ومهاما وتصويب الأخطاء.
5. الاستمرار في تنفيذ خطة الوزارة لهذا العام والتي تقضي بزيارة كافة الهيئات المحلية مع نهاية العام الحالي.
6. تم إنجاز وإعداد تقارير لكافة البلديات التي تواجه قضايا استثنائية وطارئة.
7. جاري العمل على تسوية الملفات العالقة لدى الهيئات المحلية والتي مضى عليها سنوات عدة بدون معالجة أو تصويب.
8. حث البلديات على إعداد خطط عمل تنفيذية لتفعيل الجباية وتحصيل ديونها على المواطنين، وذلك استناداً الى خطة الوزارة بهذا الخصوص.
9. حث الهيئات المحلية على تفعيل دور المرأة في أعمال الهيئات المحلية ولجانها، حيث تبين أن وجود المرأة في كثير من الهيئات المحلية ليس أكثر من وجود شكلي وبهدف استيفاء الإجراءات القانونية لتشكيل المجالس.

ج. <u>مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير</u>:

تعاني الهيئات المحلية من تضخم كمي ونوعي في الخدمات مما يؤدي الى عدم المقدرة لخلق تنمية مستدامة، وهذا بدوره أدى الى تشكيل مجالس خدمات مشتركة قادرة على تمثيل عدد أكبر من المواطنين والهيئات المحلية الصغيرة والنائية، وقد تم خلال هذه الفترة:

1. تطوير منهجية وخطة العمل الاستراتيجية بإقامة العديد من الورش والاجتماعات لتطوير المجالس المشتركة بالتعاون مع جايكا، وعقد ورش عمل واجتماعات مع لجنة الأغوار لوضع استراتيجية تطويرية.
2. تطوير قدرة المجالس المشتركة على القيام بعملية التخطيط الشامل، حيث تم مناقشة تقرير مسح القدرات التخطيطية مع مؤسسة الرؤيا الجديدة المتعلقة بالمجالس المشتركة على المشروع الدنماركي، ومناقشة التخطيط الاستراتيجي وخطط الاستثمار للمجالس المشتركة بالتعاون مع GTZ وإقامة ورش عمل بالتعاون مع مؤسسة HOPE حول

3. لتخطيط الاستراتيجي في الهيئات والمجالس المشـتركة والتحضـير لمـؤتمر التنميـة الاستثماري الذي سيعقد في شهر أيار 2008، ومناقشة المرحلة النهائية لمشروع تقويـة ومشاركة المجتمع المحلي في أريحا والأغوار.

4. متابعة المشاريع والبرامج الداعمة مثل مشروع النفايات الصلبة لجنوب الضفة الغربيـة بالتعاون مع البنك الدولي واختيار خبير دولي للإشراف على مشروع تطـوير قـدرات المجال المشتركة والحكم المحلي من خلال المشروع الدنماركي وتشكيل لجنة فنية مـن المجالس المشتركة لاستلام المرحلة الثانية من آليات ومعدات المجالس المشتركة المقدمة من اليابان عن طريق UNDP.

ثالثاً : قطـاع التنميـة والمشاريـع:

شكلت إدارة المشاريع الممولة من الدول المانحة مرتكزاً أساسياً من مرتكزات اسـتراتيجية وزارة الحكم المحلي على طريق تطوير البنى التحتية اللازمة للنهوض بالتنمية المحلية حيث يتم معالجـة موضوع المشاريع سواء من حيث فلسفتها أو توزيعها أو مجالاتها أو طرق إدارتهـا والاسـتفادة منها، بما يساهم في رفع مستوى أداء الهيئة المحلية نفسها ويطور إمكانياتها، إضـافة للنهـوض بالوضع العام للمجتمع المحلي في مختلف المجالات، وخاصة ما يتعلق برفع مسـتوى الخـدمات الأساسية التي تقدمها الهيئات المحلية للمواطنين كماً ونوعاً، مع السعي الـدائم للحصـول علـى مصادر تمويل جديدة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المانحة والمؤسسـات والـوزارات الفلسـطينية الأخرى والمنظمات غير الحكومية ومن خلال خطة التنمية متوسطة المدى، إضافة الـى متابعـة المشاريع الجاري تنفيذها، حيث بلغت قيمة المشاريع المنجزة للعـام 2007 (21 مليـون دولار) ورصد بلغ (35 مليون دولار) للعام 2008 (**المُلحقة مع التقرير**).

ستعمل الوزارة خلال الفترة القادمة على تطوير معايير قابلة للقياس تُعتمد كأسـاس فـي عمليـة توزيع المشاريع على الهيئات المحلية في قطاع غزة والضفة الغربية بحيث تحقق الشفافية والعدالة في توزيع المشاريع الممولة من مختلف المانحين والتي يتم تنفيذها مـن قبـل الهيئـات المحليـة بإشراف الكادر الفني للوزارة.

فيما يلي أهم الإنجازات والمتماشية مع خطة التنمية والإصلاح:

- ❖ اعتماد منحة بقيمة (10) مليون دولار بتمويل المصرف العربي للتنمية وهي قيد التنفيـذ حيث تتضمن (78) مشروعاً تم إنجاز (73) منها وقيد التنفيذ (5) مشاريع.

- أقر صندوق البلديات تمويل (502 مشروع) بقيمة 10.5 مليون دولار لما مجموعة (132 هيئة محلية).
- تم طرح عطاء لتصميم حدائق عامة من خلال برنامج (PARCS) بقيمة 2 مليون دولار.
- اعتماد منحة بقيمة (4) مليون دولار من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بإدارة صندوق الأقصى – البنك الإسلامي للتنمية.
- اعتماد الهيئات المحلية المستفيدة من برنامج EGP6 والممول من بنك التنمية الألماني KFW من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيمة 7.5 مليون يورو.
- متابعة سير مشروع تطوير القرى والأحياء الفلسطينية من البنك الدولي بقيمة 10 مليون دولار، ومن المتوقع اعتماد هذه المبلغ خلال شهر نيسان الجاري.
- اعتماد منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة (10) مليون دولار من خلال Facility infrastructure والتي سيتم تنفيذ المشاريع من خلالها بالتعاون مع وزارة المالية،حيث سيتضمن المشروع توريد معدات وحاويات للبلديات بقيمة (7.5) مليون دولار لتطوير قطاع النفايات الصلبة.
- توقيع اتفاقية بقيمة (5) مليون دولار مع الوكالة السويدية للتنمية من خلال صندوق تطوير وإقراض البلديات.
- المصادقة على تمويل 44 مشروع بقيمة (10.6) مليون يورو بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية من خلال صندوق تطوير وإقراض البلديات.
- الانتهاء من تنفيذ مشاريع من مختلف الممولين بقيمة حوالي (3) مليون دولار من خلال الوزارة وصندوق تطوير وإقراض البلديات.
- اعتماد مشاريع على الوفر المتبقي من منح سابقة على البنك الإسلامي بقيمة (2.1) مليون دولار.
- المباشرة في الترتيبات اللازمة لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية للبلديات والمجالس القروية المتضررة من جدار الفصل العنصري، حيث بلغت قيمة هذه المشاريع والتي ستدار مباشرة من قبل الوزارة (12 مليون دولار)، حيث ستستفيد منها (160) هيئة محلية. إضافة الى متابعة استكمال الدراسات الخاصة بذلك والتي ستزيد من قيمة المبالغ المرصودة والهيئات المحلية المستفيدة منها.
- المباشرة في التحضير لمنحة جديدة تمت الموافقة عليها من الصندوق العربي من خلال البنك الإسلامي للتنمية وقيمتها (6) مليون دولار.

- ❖ المباشرة في التحضير لمنحة جديدة تمت الموافقة عليها من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا من خلال البنك الإسلامي للتنمية وقيمتها (15) مليون دولار.
- ❖ مصادقة الوزير على مذكرة تفاهم بقيمة (200.000 يورو) سيتم صرفها من أجل تطوير قطاع الحكم المحلي والمجتمع المدني في مجال تأهيل وبناء القدرات بالتعاون مع وكالة التنمية الفنية الألمانية GTZ.

رابعاً: قطاع التنظيم والتخطيط العمراني ومجلس التنظيم الأعلى

أ. **<u>في مجال التنظيم والتخطيط العمراني</u>**:- تنفيذاً لأهداف الوزارة وخطتها للعام 2008 فقد تم تنفيذ ما يلي:

1. متابعة نشاطات وإنجازات المشاريع القائمة والمتمثلة في:

- المشروع الايرلندي (التخطيط بالمشاركة) في محافظة جنين، حيث تم إنجاز الخطة الإعلامية، والترويجية، والتدريب وبناء القدرات للجان والطواقم الفنية، إضافة الى خطة العمل والدراسات الاستراتيجية، وإنجاز مسودات الخطة القطاعية للتوجهات والرؤى المستقبلية، وعقد ورشة عمل لمدة (3) أيام في 2008/3/4 في جامعة النجاح (الجهة الاستشارية للمشروع.
- المشروع الدنماركي (إصلاح وتطوير إجراءات التخطيط الفيزيائي): حيث تم إنجاز تقرير مسح البلديات واعتماده بعد تحديد نقاط الضعف في الممارسة والقانون وإجراءات التخطيط الفيزيائي، كما تم إنهاء اختيار خبيرين أجنبيين لغايات عمل المخططات الهيكلية والفيزيائية وآليات الدمج والإصلاح الإداري.

2. متابعة وإنجاز للمشاريع المستحدثة:

- حيث تم إنجاز المسح الميداني لهيئات محلية (أريحا، الباذان، طوباس) لغايات تنفيذ مشاريع صغيرة ضمن المشروع الياباني JICA.
- تم حصر مخططات هيكلية جزئية وترسيمها باستخدام نظام أل GIS بالتعاون معهد أريج/ بيت لحم.
- تقديم مقترح مشروع لعمل (100) مخطط هيكلي ضمن خطة التنمية متوسطة المدى مع وزارة التخطيط.
- وضع خطة تطبيقات GIS في الهيئات المحلية وعقد ورشتي عمل لتطبيقها في السنوات الخمس القادمة.

- تفعيل مشروع الخطط الاستثمارية الاستراتيجية في الهيئات المحلية بالتعـاون مـع الوكالـة الألمانية للتنمية الدولية GTZ وبالتعاون مع وزارة التخطيط وصندوق البلديات.

3. المخططات الهيكلية**:**

- تم إنهاء الإجراءات للتنسيـب لمجلـس التنظيم الأعلى لمخططات (جيوس، كفر قدوم، إذنا، بيت مرسم، زيتا، ميثلون).
- إعلان مخططات هيكلية للاعتراضات شملت (بيتين، جبـع، جيـت، كفـر لاقـف، جنـين، الزيتونة).
- إنجاز وتدقيق التوسعة التنظيمية لكل من السموع وتفوح.
- إنجاز المراحل الأولى من الدراسات لمخططات كل من (كوبر، يبرود، عين يبرود، سـلواد، برقا).
- تشكيل لجنة مشتركة للتنظيم والبناء في قرى ريف دورا.

ب. **في <u>مجال مجلس التنظيم الأعلى</u>**:

- تم عقد (8) جلسات لمجلس التنظيم الأعلى خلال هذه الفترة حيث تـم مناقشـة (187) ملفـاً شملت 96 ملفاً في مجال التخطيط و91 ملفاً في مجال الترخيص، واتخذ المجلـس قراراتـه بشأنها.
- اتخاذ العديد من القرارات الأولية لمشاريع حيوية في المحافظات (مشاريع تعبئة غاز، محطات محروقات، مشروعات استثمارية إسكانية، أبنية عامة، مدارس).
- قبول استئنافات على قرارات اللجان الإقليمية والمحلية.
- الموافقة على مشاريع تعديلية لتغيير صفة الاستعمال وتعديل شوارع.
- تشكيل العديد من اللجان الفرعية للتوجه بشأن مشاريع مقدمة.
- البدء بتطبيق خطة تحسين أداء المراسلات والأرشفة والسجلات لدى أمانة سر المجلس.

خامساً: القطاع القانوني: حيث تم إنجاز ما يلي:

- استكمال إعداد مسودة نظام موظفي الهيئات المحلية وتقاعدهم بالإضافة الى تعديلات قـانون الهيئات المحلية الفلسطينية.

- دراسة ومراجعة مشروع قانون التنظيم والبناء الفلسطيني وإبـداء الملاحظـات والتعـديلات المطلوبة.
- متابعة القضايا المحولة من الهيئات المحلية و الشكاوي المقدمة مـن المـواطنين والجهـات والمؤسسات الأخرى.
- المشاركة في حضور أعمال اللجان المنبثقة عن مشاريع فيما يتعلق بالأنظمة والقوانين.
- متابعة أعمال أمانة سر مجلس التنظيم الأعلى من حيث جدول أعمال المجلس وإبداء الـرأي القانوني للمواضيع التي ستطرح وحضور جلسات المجلس بانتظام والمشـاركة فـي اللجـان الفرعية المنبثقة عن الجلسات.
- الدراسة والمتابعة للمخططات والمشاريع التنظيمية من حيث تحضـيرها وإعـدادها إيـداعها وتصديقها ومن ثم تنفيذها.
- متابعة قضايا قانونية للهيئات المحلية ضد الاحتلال الاسرائيلي.

سادساً: مجالات الطاقة والمياه والبيئة:

قامت الوزارة وبالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء وسلطة الطاقة وسلطة المياه من خلال رئاسة الوزير للجنة الطاقة والمياه بمجموعة من الفعاليات وآليات العمل من أهمها:

1. حصر مديونية الهيئات المحلية وشركات التوزيع على الأشخاص العاديين والمعنويين.
2. تشجيع الهيئات المحلية على دفع فواتير الكهرباء والمياه للطرف المـزود اعتبـاراً مـن 2008/1/1، وإعطاء الهيئات المحلية رزمة من المحفزات أبرزها تغطيـة جـزء مـن عجزها على دفع الفاتورة للهيئات المحلية الملتزمة بالتسديد حتى نهاية عام 2008 بما في ذلك اعتماد مبلغ إضافي في الموازنة العامة لتصويب الأوضاع المادية للهيئات المحلية.
3. تشكيل لجان فرعية من الوزارة وسلطة الطاقة وسلطة المياه والأمانـة العامـة لمجلـس الوزراء لمتابعة الإجراءات.
4. تشكيل لجان طوارئ ومتابعة في مديريات الحكم المحلي لغايات تطبيق برنامج تصـويب قطاعي المياه والكهرباء.

وفـي مجـال البيئـة:

1. فقد شاركت الوزارة في معظم الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات الخاصـة بالبيئـة، وإدارة الكوارث,.
2. البدء في جمع المعلومات بالتعاون بالتعاون مع وزارة الزراعة ومنظمة التغذيـة والزراعـة الدولية لتجنيد الأموال لإنشاء مسالخ حديثة للحوم في الضفة وغزة.
3. متابعة مشروع محطات تنقية مياه مجاري نابلس وطولكرم ووادي الزيمر بالتعاون مع الجهات المختصة الأخرى.
4. المشاركة في الاجتماعات الخاصة التي تعقدها UNDP والخاصة بمشروع النفايـات الطبيـة ومراجعة نظام إدارة النفايات الطبية المقترح.
5. بناءاً على تنسيب من الوزارة صدر قرار من مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة التوجيهية لإعداد الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين، حيث سبق ذلك عقد العديد من ورش العمل التمهيدية مع العديد من الجهات المعنية.

سابعاً: متابعة قضايا الحكم المحلي في قطاع غزة

تتابع إدارة الوزارة أوضاع الحكم المحلي في قطاع غزة باهتمام والعمل علـى حـل المشـكلات وتنفيذ المشاريع ورصد الإجراءات التي يقوم بها الإنقلابيون في قطاع الحكم المحلي المتمثلة فـي الإقصاء الوظيفي ضد موظفي الوزارة والهيئات المحلية وتعيين مجالس للبلديات بـدل المجـالس الشرعية، وقد أصدرت الوزارة العديد من تكاليف العمل، وصادقت على موازنات الهيئات المحلية المرسلة، وكذلك المتابعة والتنسيق مع مجلس الوزراء لإقرار المساعدة المالية الخاصة بالعـاملين في الهيئات، إضافة الى دراسة المشاريع المقدمة لبلديات القطاع ومجالسها المشتركة وخاصة مـن خلال صندوق تطوير البلديات.

ثامناً: أنشطـــة متفرقـــة

- إعادة تفعيل ملف الجدار والاستيطان في الوزارة والذي باشر بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بدراسة آثار الجدار والاستيطان على الهيئات المحلية الفلسطينية، ومتابعة الإجراءات القانونية بهذا الشأن، إضافة الى متابعة احتياجات هذه الهيئات من المشاريع وسبل تعزيز صمود مواطنيها.
- إعادة تفعيل ملف المرأة في الوزارة بهدف متابعة المشاكل التي تعاني منها عضوات مجالس الهيئات المحلية وتوفير الإمكانات اللازمة لتفعيل دورهن، وفي هذا السياق تم عقد عدة لقاءات مع السيدات المنتخبات في الهيئات المحلية مع عدد من مسؤولي الوزارة، كذلك تم المباشرة وضمن هذا الملف بتفعيل مجالس الأطفال في البلديات.
- إعادة تفعيل ملف الجباية والاستملاك في الوزارة، ودراسة سبل تحقيق النجاعة في تحصيل مستحقات الهيئات المحلية.

التحديات والصعوبات التي واجهت عمل الوزارة هذه الفترة:

- يمثل الاحتلال الإسرائيلي وتدخلاته العائق الأكثر تهديداً لقطاع الحكم المحلي، حيث يصعب على الهيئات المحلية استخدام المجال الحيوي المحيط بها في تنفيذ خدماتها وتنفيذ مشاريعها، إضافة الى اعتبار المسافات ما بين التجمعات السكانية مناطق تخضع للسيطرة الإسرائيلية في الغالب.

- نقص في أعداد الموظفين لدى الوزارة في وظائف ذات صلة بالعمل الرقابي على الهيئات المحلية، وتحديداً في فئة المحاسبين ونظم المعلومات والهندسة.

- الأوضاع السائدة في قطاع غزة والتي انعكست سلباً على الهيئات المحلية، حيث تعاني الهيئات المحلية في القطاع من عدم القدرة على تغطية رواتب العاملين فيها بسبب ضعف التحصيل والوضع الاقتصادي العام.

- صعوبة إمكانية تنفيذ المرحلة الخامسة من انتخابات الهيئات المحلية المستحقة والبالغة (62) هيئة محلية في التوقيت المحدد بسبب الظروف القائمة في قطاع غزة.

- كما يُنظر الى ضعف مدخولات الهيئات المحلية الذاتية وضعف التحصيل من المواطنين كأحد التحديات التي لن تُحل إلا بتحسن الأوضاع الاقتصادية.
- ومن التحديات التي تواجه إصلاح قطاع الحكم المحلي العدد الكبير للهيئات المحلية والذي لا يتناسب مع عدد السكان والإمكانات.

- ومن هذه التحديات التغلب على العوائق المتمثلة في التحصيل من المشتركين لقطاعات الكهرباء والمياه وتحقيق برنامج الإصلاح في هذه الميادين مع نهاية العام 2008 وإلحاق الهيئات المحلية جميعها في الشركات الإقليمية للكهرباء.

الرؤيا والخطة للفترة القادمة حتى نهاية 2008

- تحديث هيكلية الوزارة على ضوء احتياجات العمل وتحقيق الأهداف والدروس المستفادة من تطبيق الهيكلية السابقة وتوجهات الحكومة.
- التطبيق السليم والفعال لبرامج الخطة متوسطة المدى (2008-2010) وخاصة ما يتعلق منها بالعام 2008.
- تشجيع الهيئات المحلية على الوفاء بالتزاماتها في تسديد أثمان الخدمات وخاصة الكهرباء والمياه من خلال إعداد مكافآت مادية للهيئات المسددة لالتزاماتها وإعطائها أولوية في المشاريع والمنح.
- تطوير إجراءات التعاون المؤسسي بين وزارة الحكم المحلي من جهة وجهات الاختصاص الأخرى في متابعة قضايا البيئة والتلوث والمياه وإدارة الكوارث وحالات الطوارئ (وزارة الصحة، سلطة المياه، سلطة جودة البيئة، الداخلية، ... الخ)
- الخروج بمسودة تعديلية لقانون الهيئات المحلية الفلسطيني لسنة 1997 وعدد من الأنظمة الصادرة بموجبه.
- الاستمرار في تطبيق سياسة تدوير الوظائف في المواقع الإشرافية لدى الفئات العليا في الوزارة (المركز والمديريات).
- استكمال إجراءات وبرنامج الأرشفة الإلكترونية في المركز والمديريات.
- متابعة عطاءات توريد الآليات للمجالس المشتركة (بيت لحم، أريحا، سلفيت، طولكرم، من خلال وكالة التعاون الياباني (جايكا).
- تحقيق برامج تقليص عدد الهيئات المحلية ودمجها.

مقترحات وتوصيات للتغلب على الصعوبات القائمة:

- تحسين البيئة المادية للعمل من خلال توفير الإمكانات البشرية واللوجستية كالسيارات وصيانة المقرات.
- إجراء مسح شامل لموظفي الوزارة والهيئات المحلية في سبيل تطبيق برامج التدريب بما يتناسب طبيعة العمل وآفاق تطويره.
- ضرورة العمل على توفير الوظائف الفنية والضرورية وخاصة في المجال الرقابي إضافة الى استحداث نظام خاص بالحوافز المادية بالعمل الرقابي لتشجيع الموظفين على الإقبال على ممارسة هذا العمل.
- ضرورة إعطاء أهمية خاصة لقطاع الحكم المحلي في قطاع غزة وبلدياته ألـ (25) مع ضمان عدم تجيير تحسين الخدمات لصالح الوضع الإنقلابي.